المرأة الأمريكيّة وحقّ التصويت
(١٨٤٨-١٩٢٠م)

د.محمد سيد إسماعيل حسن

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

آداب قنا- جامعة جنوب الوادي

الملخص:

نشأت الولايات المتحدة من رحم بريطانيا وأسّس نظام الحكم بها مواطنون بريطانيون اعتادوا على أن يُمنح حقّ التصويت للذكور من الطبقات العليا فقط، وعليه كان هذا ما تم تطبيقه في الولايات المتحدة في بداية نشأتها. غير أنه مع مرور الوقت وزيادة أعداد المواطنين وتنوع النسيج المكون للمجتمع بدأت الحكومة الأمريكية في الاعتماد على عوامل أخرى تؤهل الفرد للتصويت مثل السن والعرق والجنس، وكانت المرأة الأمريكية مثل غيرها من نساء العالم ضحية الكثير من الظلم والتهميش خاصة في الحياة السياسية، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المعارك الطويلة التي خاضتها المرأة لمدة اثنين وسبعين عاماً حتى حصلت عام ١٩٢٠م على أهم حقوقها السياسية وهو حقها في التصويت.

Abstract:

From the beginning of its establishment, the United States has adopted the British electoral system which relied basically on giving the right to vote to male upper class citizens. However, the American government has developed other laws regarding elections over the years. The most significant category that was deprived of the right to vote was women. Hence, this study aims at spotting the light on the long struggle that the American woman had to go through until she got the right to vote with the 19th amendment in 1920.

وصف أحد الكُتّاب الولايات المتحدة بأنها "موطن حركة حقوق المرأة"[١]، ربما لأن المطالبة بحقوق المرأة ظهرت مع بداية تأسيس الدولة عندما أرسلت "أبيجيل آدامز" "Abigail Addams" خطاباً إلى زوجها جون آدامز "John Addams" في ٣١ مارس عام ١٧٧٦م أثناء حضوره نائباً عن ولاية ماساتشوستس في المؤتمر القاري الأمريكي كتبت فيه: "لا تنسوا النساء وكونوا معهم أكرم من أجدادكم، ولا تضعوا سلطات مُطلَقة في أيدي الأزواج لأن الرجل كما تعلم استبدادي بالفطرة، وإذا لم تراعوا النساء فسوف نقوم بثورة ولن نخضع لأية قوانين لم نُسأل عن رأينا بها"[٢]. ربما ظنّ جون آدامز أنّ ما تطلبه زوجته ماهو إلا على سبيل المزاح، على الرغم أن ما طلبته أبيجل آدامز هو فقط ضمان الحماية القانونية للمرأة[٣]؛ فقد عانت المرأة الأمريكية مثل غيرها من نساء العالم الكثير من الظلم والتهميش، وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المعارك الطويلة التي خاضتها المرأة الأمريكية لمدة اثنين وسبعين عاماً حتى حصلت عام ١٩٢٠م على أهم حقوقها السياسية وهو حقها في التصويت.

نشأت الولايات المتحدة من رحم بريطانيا وأسّس نظام الحكم بها مواطنون بريطانيون اعتادوا على أن يُمنح حقّ التصويت للطبقات العليا فقط، ففي بريطانيا ومنذ عام ١٤٣٠م وحتى القرن التاسع عشر كان مُلاّك الأراضي والأثرياء فقط هم من يقومون بالتصويت لانتخاب ثمانين عضواً بمجلس العموم، كما اعتمد النظام الانتخابي في بريطانيا على مزيج متنوع من المؤهلات أو الشروط التي يجب توافرها في المقترعين، فبينما كانت بعض الدوائر الانتخابية تطبق أحد تلك الشروط، كان البعض الآخر يطبق شرطاً آخر في نفس العملية الانتخابية؛ وهذا ما تم تقليده في الولايات المتحدة في بداية نشأتها[٤]؛ فتبنّت جميع الولايات في البداية شرط الملكية، ومع مرور الوقت وزيادة أعداد المواطنين وتنوع النسيج المكون للمجتع بدأت الحكومة في دراسة الاعتماد على عوامل أخرى تؤهل الفرد للتصويت مثل الجنس والدين والعرق

والسن والتعليم. كما هو الحال في بريطانيا لم تطبق تلك الشروط على جميع الولايات بل اتخذت كل ولاية اتجاهاً مختلفاً حسبما يتفق مع طبيعة المكان أو ربما حسب الأغراض السياسية لحكومة الولاية. الجدير بالذكر أن الثلاث عشرة ولاية اتفقوا على قصر حق التصويت على الطبقة العليا فقط، وحرمان المرأة من ذات الحق حتى وإن كانت من الأثرياء(٥).

لم تكن هناك معارضة على حصول الفتاة الأمريكية على التعليم الابتدائي خاصة بعد حرب الاستقلال (١٧٦٣-١٧٨٣)م؛ ولكن كانت هناك مقاومة شديدة للمطالبين بتعليم المرأة حتى مستوى الجامعة أو الثانوية العامة، فقد خشي المجتمع أن تسعى المرأة بعد حصولها على قدر عال من التعليم إلى دخول سوق العمل وبالتالي تهمل دورها الأهم وهو المنزل(٦)؛ غير أنه مع تغيّر بعض قناعات المجتمع تماشياً مع متطلبات العصر الحديث حصلت المرأة الأمريكية على مزيد من فرص التعليم والعمل؛ وقد ساهم ذلك في زيادة الوعي لدى المرأة وتشجيعها على متابعة ما يحدث حولها في المجتمع خاصة مع انتشار الصحف التي كانت ممتلئة بأخبار السياسة(٧).

يجدر الذكر هنا أنه لفترة مؤقتة تمتّعت نسبة قليلة من النساء الأمريكيّات بحق التصويت غير أن ذلك لم يكن مقصوداً حيث نتج عن ثغرة في دستور ولاية نيوجيرسي الأول الصادر عام(١٧٧٦)م والذي لم يحدّد أية موانع ضد تصويت المرأة؛ بل منح حق التصويت لكل من يمتلك قيمة خمسين جنيهاً ومقيم في الولاية لمدة لا تقل عن سنة ويبلغ من العمر ٢١ عاماً على الأقل، وبالتالي أغفل دستور نيوجيرسي اقتصار حق التصويت على الذكور فقط كما هو الحال في دساتير الولايات الأخرى، وحيث أنّ الدستور الأمريكي يسمح لمن يحقّ له التصويت في انتخابات الولاية بالتصويت في الانتخابات الفيدرالية والرئاسية، حدثت جلبة عندما حاولت مجموعة من نساء نيوجيرسي استغلال ذلك الحق الذي وصل إليهم عن طريق الخطأ، لذا قامت

ولاية نيوجيرسي عام ١٨٠٦م بتعديل الدستور لتحرم المرأة الأمريكية من حقّ التصويت بإضافة كلمة "ذكر" إلى شروط الاقتراع[٨].

بعد نجاح القوى السياسية في إلغاء شرط الملكية ومدّ حق التصويت لكل المواطنين من الرجال البيض فوجيء المجتمع الأمريكي بفئة أخرى تطالب بحقها في التصويت ألا وهي المرأة[٩]، فلا شك أن المرأة الأمريكية قد رأت أنه طالما نجح المجتمع في إزاحة بعض العقبات أمام المواطنين الراغبين في المشاركة في الحياة السياسية، فمن المنطقي أن تتغاضى الحكومة عن شرط الجنس لأنه ليس من المفترض أن يكون عائقاً؛ فإذا كانت المرأة الأمريكية مواطنة صالحة متعلمة، ماذا يمنع مشاركتها في العملية الانتخابية. بدأت المرأة الأمريكية في المطالبة بالمشاركة في الحياة السياسية في أوائل العقد الرابع من القرن التاسع عشر في الولايات الشمالية تحديداً[١٠] حيث ظهرت في تلك الفترة ما عُرف بحركة تحرير المرأة "The Emancipation of Women" التي طالبت في البداية بالكثير من الحقوق الأساسية (الطبيعية) للمرأة؛ مثل حقّ رعاية أبنائها والتحدث في الأماكن العامة والتعليم وإدارة ممتلكاتها بنفسها والحصول على الوظائف الحكومية والعمل بالتجارة وأن يكون لها حقّ المساواة في الزواج وأن تشهد في المحكمة وأن تقاضِي وتُقاضَى[١١]. ولكن سرعان ما أدركت رائدات حركة تحرير المرأة أنّ حصول المرأة على حق التصويت "Suffrage" هو أوّل خطوات عملية الإصلاح التي سعت إليها المرأة الأمريكية لإنهاء التهميش القانوني والسياسي والثقافي التي كانت تعاني منه سابقاً[١٢]، وهو ما يتفق مع المنطق حيث أنّه إذا ما تمكنّت المرأة من المشاركة السياسية ستتمكنّ في النهاية من تغيير القوانين التي تراها مجحفة وأن تقترح أيضاً ما تراه لازماً لتحسين وضعها في المجتمع.

يجدر الذكر أن حركة حقّ تصويت المرأة لم تمرّ بتطوّر تدريجي، بمعنى أنها ظهرت فجأةً وبقوة مطالبة بحقها في التصويت دون القبول بأي حلّ وسط؛ فلم تطالب

رائدات الحركة بحقّ التصويت في إطار شروط محددة مثل السنّ أو العرق أو المِلكيّة كيفما هو الحال في تصويت الرجل الأبيض والزنجي، بل طالبت من البداية بحق التصويت الشامل والمطلق(١٣). بدأت الحركة في مؤتمر "ضد العبودية" في لندن عام ١٨٤٠م "Anti-Slavery Convention" حيث ذهبت "لوكريشا موت" "Lucretia Mott" بصفتها ممثّلة للولايات المتحدة مع "إليزابيث كادي ستانتون" "Elizabeth Cady Stanton" التي ذهبت مع زوجها، وفوجئت النساء اللّاتي حضرن المؤتمر بعزلهنّ في مكان بعيد عن قاعة المؤتمر ولم يسمح لهنّ بالمشاركة، وهنا قرّرت كل من "لوكريشا موت" و"إليزابيث ستانتون" عقد مؤتمر لحقوق المرأة بعد عودتهن إلى الولايات المتحدة، ولكنّ الأمر استغرق ثماني سنوات حتى عُقد أوّل مؤتمر لحقوق المرأة في سينيكا فولز "Seneca Falls" بولاية نيويورك(١٤) في التاسع عشر من يوليو عام ١٨٤٨م حضره حوالي ثلاثمائة رجل وامرأة، ولكن للأسف فقدت المجموعة المنظمة للمؤتمر سيطرتها على المؤتمر وطلبت من بعض الرجال المؤيدين للحركة أن يتولوا إدارة المؤتمر، وتمكّنت جميع السيدات المشارِكات في المؤتمر من عرض آرائهن في النهاية(١٥) حتى انتهى المؤتمر بإعلان "وثيقة الحقوق" "Declaration of Rights and Sentiments" – أو كما عُرفت باسم "إعلان حقوق المرأة" "Declaration of Women's Rights"– تطالب برفع المظالم التي تعاني منها المرأة الأمريكية، وأهمّها حرمانها من حق التصويت؛ وقد أثار هذا المطلب جدلاً كبيراً حتى أن بعض الموقّعين على الوثيقة أعادوا التفكير في الأمر وطلبوا حذف أسمائهم من الوثيقة(١٦).

صُمّمت وثيقة حقوق المرأة على غرار إعلان الاستقلال الأمريكي "Declaration of Independence" ١٧٧٦م، ولكن مع فارق أن وثيقة حقوق المرأة أكّدت في بدايتها أنّ "النساء والرجال خلقوا سواء" بينما أكّد إعلان الاستقلال أن "كل الرجال خلقوا سواء"(١٧)، حتى وإن كان الآباء المؤسّسون قد كتبوا كلمة "رجل"

لتعني "إنسان" بشكل عام، فقد رأت ناشطات الحركة أنه ينبغي عليهنّ الآن استخدام لغة يفهمها المُشرّع الذي أصرّ على استخدام كلمة "ذكر" "Male" في قوانين الانتخاب وغيرها. عرضت الوثيقة في البداية ثماني عشرة مظلمة تشرح معاناة المرأة من التهميش في المجتمع؛ وحيث أنّ المرأة الأمريكية كانت على يقين أنّ التصويت هو الحقّ الأوّل لكل مُواطن، وأنّ حرمانها من ذلك الحقّ الأصيل هو سبب كل معاناتها، كان أول ما عرضته الوثيقة هو حرمان المرأة من التعبير عن رأيها في القوانين التي يأمرها المجتمع أن تخضع لها. أفردت الوثيقة بعد تلك المقدمة العديد من المظالم التي ترتّبت على حرمان المرأة من التصويت مثل جعلها تابعة لزوجها الذي أُمِرت بطاعته في كل الأحوال وأن يتولى هو إدارة كل ممتلكاتها وفي حالة الطلاق تمنحه المحكمة حق الوصاية على الأطفال، كما أن القانون يجبر المرأة غير المتزوجة على دفع الضرائب للحكومة التي لا تعترف بها كمواطنة إلا عند الحديث عن ممتلكاتها. عرضت الوثيقة بعد ذلك إحدى عشر مطلباً لتحسين وضع المرأة في المجتمع ورفع الظلم الواقع عليها بمنحها حق التعليم والتصويت وحرية الخطاب وغيرها من الحقوق(١٨)، لم تلاق تلك المطالب أي اعتراض إلا المطالبة بحق التصويت الذي رأي الكثير أنه لولا ذلك المطلب لكانت حققت حركة حقوق المرأة جميع أهدافها(١٩).

في الوقت الذي لم يكن للمرأة المتزوجة أية حقوق مدنية أو قانونية كانت المطالبة بحق التصويت مدعاة للسخرية من قِبل المجتمع وخاصة النساء ورجال الدين البروتستانتي الذين رأوا أن ما تطالب به تلك الحركة ضدّ الطبيعة حيث أن الله خلق المرأة والرجل لأدوار مختلفة(٢٠)، كما كانت المطالبة بحقّ التصويت في البداية سبباً لقلق العديد من الناشطات حيث رأين ألّا يبالغن في مطالبهنّ حتى يكون هناك أملاً في تنفيذها(٢١). استمرت جهود الناشطات الأوائل مثل "إليزابيث ستانتون" و"سوزان ب. أنتوني" "Susan B. Anthony" في عرض قضية المرأة في أماكن عديدة من أبرزها

نيويورك حيث كانت تسكن أغلب الناشطات؛ وكانت مؤتمرات حقّ تصويت المرأة دائماً ما يسودها الشغب والعنف، غير أنّ هذا لم يمنع المرأة الأمريكية من مواصلة جهودها في ظلّ إصرار المنظّمين على استكمال المؤتمرات مهما كانت النتيجة. وكان زعماء حركة تحرير الزنوج من أبرز المؤيدين لحركة حق تصويت المرأة حيث استغلت رائدات الحركة قضية تحرير الزنوج لكسب تعاطف وتأييد فئة أكبر من المجتمع ومن القوى السياسية(٢٢).

رغم الرفض الواضح من المجتمع، عقدت حركة حقوق المرأة مؤتمراتها سنوياً بداية من عام ١٨٥٠م وحتى عام ١٨٦٠م(٢٣) عندما قامت الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١–١٨٦٥)م وتسبّبت في شلّ حركة حقّ تصويت المرأة ورجوعها إلى نقطة البداية بعد أن سارت خطوات جادة في السنوات السابقة للحرب(٢٤). وعلى الرغم من ذلك سارعت المرأة الأمريكية في التطوع للعمل كنوع من التعبير عن الوطنية، وبينما أعلنت حركة حقوق المرأة توقفها المؤقت بسبب اندلاع الحرب وجّهت النساء جهودهنّ إلى سوق العمل كبديل للرجال في العديد من المجالات. في الوقت ذاته شعرت الناشطة سوزان أنتوني بضرورة استمرار أنشطة الحركة بغض النظر عن الحرب فدعت "نساء الأمة المخلصات" إلى مؤتمر أكّدت فيه على ضرورة أن تعي المرأة أنّ ما تبذله من جهد أثناء الحرب لا بُدّ أن يخدم قضية المرأة، وألّا ينبغي أن تكون جهودها مجرد عمل تطوّعي يذهب سُدى بعد ما تضع الحرب أوزارها. وأكّدت سوزان أنتوني أنّ المرأة لا بُدّ أن تخوض الحرب من أجل الحرية؛ ليس فقط حرية سدس السكان ممّن هم في قيود العبودية، بل أيضاً من أجل نصف الأمة ممّن قيّدهنّ المجتمع بسبب التمييز الجنسي. لهذا الغرض قامت أنتوني وإليزابيث ستانتون بتأسيس "رابطة المرأة الموالية للوطن" "Woman's National Loyal League" عام ١٨٦٣م بغرض تنظيم جهود المرأة أثناء الحرب، وقد أيّدت الرابطة مقترح التعديل

الثالث عشر الذي قضى بإلغاء الرق وساهمت بحملة واسعة لجمع ما يقرب من ٤٠٠ ألف توقيع لتأييد التعديل قبل التصديق عليه عام ١٨٦٥م[٢٥].

بعد جهود المرأة في الحرب الأهلية ظنّت أنتوني ورفيقاتها أنّ الوقت قد حان لتكافأ المرأة بأن تُمنح حق التصويت؛ حيث كان الحزب الجمهوري بصدد المطالبة بعدد من الحقوق السياسية والمدنية للسود الأحرار، وعلى الرغم أنّ الحزب أبدى في البداية تأييده لمدّ حق التصويت للمرأة إلّا أنه حين عُرض الأمر للمناقشة في الكونجرس اعترض رؤساء الأحزاب ومؤيدو حركة تحرير العبيد بحُجّة أنه طالما أنّهم خاضوا الحرب من أجل قضية الزنوج فلا وقت لديهم إلا لحقوق الزنوج حتى تحقّق الحرب أهدافها، كما أكدّوا أن موافقة الكونجرس على منح حق التصويت للمرأة والزنوج معاً أمر غير وارد بالمرة[٢٦]. ظنّ بعض ناشطي حركة تصويت المرأة أنّه لا بأس من الانتظار قليلاً، واعتقدوا أنه بمجرّد منح الكونجرس حقّ التصويت للسود سيكون من السهل منح نفس الحق للمرأة. أما عن رائدات الحركة النسائية وعلى رأسهنّ سوزان أنتوني وإليزابيث ستانتون فكُنّ أقل تفاؤلاً حيث رأين أنه بمجرد أن يُمنح الرجال السود حق التصويت سيكون الدستور قد أكّد على حرمان كل النساء من ذات الحق[٢٧]. فإذا كانت هناك نية قريبة لمنح المرأة حق التصويت، فلماذا يصرّ الكونجرس على استخدام كلمة "ذكر" في التعديلات المقترحة؟ ما صعوبة أن يمنح الكونجرس حق التصويت لكل المواطنين؟ من هنا شعرت ناشطات الحركة أن هناك معركة طويلة في انتظارهن.

بدأت رائدات حركة تصويت المرأة في مضاعفة الجهود لإقناع القوى السياسية أنّ هناك إصرار على مواصلة مسيرتهنّ حتى يتحقّق مطلبهنّ، فكان مؤتمر نيويورك الدستوري لعام ١٨٦٧م فرصة ملائمة لتعرض رائدات الحركة قضية التصويت، ليس أمام المواطنين قليلي الحيلة، بل أمام السلطات التشريعية الفيدرالية أو التابعة لكل ولاية حتى يكون هناك خطوات ملموسة على أرض الواقع ولا تكون مؤتمراتهنّ مجرّد فرصة للبكاء على وضع المرأة في المجتمع. استخدمت المرأة في عرض القضية نفس

المنطق الذي أُلغيت بسببه شروط المِلكية والعرق، فكان السؤال هو كيف للمرأة أن تُحرم من التصويت وتوضع في نفس الفئة مع الحمقى والأطفال والمجرمين والمعدمين؟ من هنا بدأت القوى السياسية في التعامل مع الأمر بجدية؛ وبغض النظر عمّا إذا كانت تلك القوى مؤيدة أم معارضة لقضية المرأة تأكّد الجميع أنهم أمام أزمة لابد لها من حلّ(٢٨).

على الرغم من نجاح الحرب الأهلية في تحقيق هدفها الرئيسي وهو تحرير العبيد وإلغاء الرقّ من خلال التعديل الثالث عشر، استمرت الحكومة في منح المزيد من الحقوق للزنوج من خلال التعديل الرابع عشر الذي تم التصديق عليه في ٢٨ يوليو عام ١٨٦٨م والذي منح صفة المواطنة للسود وغيرهم ممّن وُلدوا أو تم تجنيسهم في الولايات المتحدة مع ضمان مساواتهم جميعاً تحت مظلّة القانون. ليس هذا فقط، فقد أصدر الكونجرس بعد أقل من سنتين التعديل الخامس عشر في ٣٠ مارس عام ١٨٧٠م(٢٩) ليمنح بذلك جميع الرجال السود حقّ التصويت ويمنع الولايات من ممارسة أيّ تمييز عنصري(٣٠). هنا أدركت ناشطات حقوق المرأة أن الطريق الصحيح لتحقيق مطلبهنّ هو التعديل الفيدرالي وليس التعديل على مستوى الولايات.

تسبّب التعديل الخامس عشر في حدوث انقسام في صفوف حركة حقوق المرأة فظهر فريقين أحدهما معارض للتعديل والآخر مؤيد له؛ بالطبع كانت سوزان أنتوني وإليزابيث ستانتون على رأس الفريق المعارض وقامتا معاً بتأسيس "الجمعية القوميّة لحقّ المرأة في التصويت" "National Woman Suffrage Association (NWSA)" عام ١٨٦٩م في مدينة نيويورك(٣١) والتي أكّدت رفضها للتعديل الخامس عشر بدعوى أنّ حركة تحرير العبيد وحركة حقوق المرأة كانتا تعملان معاً منذ البداية لضمان حقوق المواطنة الشاملة للسود وللنساء، حيث ساهمت المرأة الأمريكية في تنظيم أنشطة حركة تحرير العبيد وجمع التبرعات اللازمة(٣٢)، إذاً ليس من المنطق أن يُمنح الحق لفئة ويُمنع من فئة أخرى دون سبب جليّ؛ ولكن في واقع الأمر كان هناك

سبباً قوياً وهو أنّ الحزب الجمهوري أراد بتأييده للتعديل الخامس عشر ضمان أصوات السود في الانتخابات – ضد الحزب الديمقراطي الذي كان رافضاً للتعديل– من منطلق ردّ الجميل[٣٣]. أمّا حركة حقّ تصويت المرأة التي لم يكن لها ميول حزبيّة واضحة فلم تكن الحصان الرابح لأيّ حزب إذ ليس هناك أيّة ضمانات على توجّهات المرأة السياسيّة في حال السماح لها بالتصويت، كما أن المشرّعين كانوا علي يقين أنّ المرأة غير مؤهلة لاتخاذ قرار؛ حيث أنها – من وجهة نظرهم– لا تمتلك العقل أو التفكير السليم الذي يسمح لها بمشاركة ذات قيمة.

كانت الناشطة "لوسي ستون" "Lucy Stone" وزوجها "هنري بلاكويل" "Henry Blackwell" على رأس الفريق المؤيّد للتعديل الخامس عشر حيث قاما بتأسيس "الجمعية الأمريكية لحق المرأة في التصويت" "American Woman Suffrage Association (AWSA)" وكان مقرّها مدينة بوسطن. رأى الفريق المؤيّد والذي ضمّ عدداً كبيراً من النساء السود[٣٤] أنّ الوقت الحالي لابد أن يُكرَّس لضمان حقوق الزنوج الأحرار، ولاحقاً تأتي حقوق المرأة، وبالتالي أعلنت (AWSA) تأييدها للتعديل في ظلّ التأكيد على استمرارها في الكفاح من أجل حقّ المرأة في التصويت ولكن على مستوى الولايات المنفردة وليس بالضرورة على المستوى الفيدرالي[٣٥]، وهو ما اعترضت عليه (NWSA) بإصرارها على حصول المرأة على حق التصويت على المستوى الفيدرالي حيث أن المرأة في المقام الأول مواطنة للدولة وليس للولاية –مثلها مثل الرجل– وعليه يجب على الدولة منحهم كافة الحقوق المدنية والسياسية[٣٦]. كما اقتصرت جهود (AWSA) – وهي الأكثر محافظة من الفريق المعارض (NWSA)– على المطالبة بحقّ التصويت فقط دون الدخول في القضايا الشائكة مثل الطلاق والدين، مما جعلها أكثر انسجاماً مع المجتمع والدولة بشكل عام. على الرغم من ذلك اكتسبت (NWSA) بقيادة أنتوني وستانتون مؤيدين أكثر مع الوقت[٣٧] وصولاً إلى عام ١٨٩٠م عندما انضمّت الجمعيتان بجهود الأجيال الشابة لينشأ كيان جديد تحت اسم

"الجمعية القومية الأمريكية لتصويت المرأة" "National American Woman Suffrage Association (NAWSA)" برئاسة إليزابيث ستانتون(٣٨).

للتعبير عن موقف (NWSA) من إصرار الكونجرس على تجاهل مطالب المرأة قامت سوزان أنتوني وأربع عشرة امرأة بخطوة متمردة اعتماداً منهن على تفسير راديكالي للتعديلَين الرابع عشر والخامس عشر مفاده أنه بصفة أن المرأة الأمريكية تتمتّع بصفة المواطنة فإن ذلك يضمن لها العدل والمساواة تحت حماية القانون بموجب التعديل الرابع عشر الذي أكّد على المعاملة العادلة لكل المواطنين دون تمييز؛ وبناءً عليه أقدمت سوزان أنتوني وعدد من الناشطات بصفتهن مواطنات على التصويت في انتخابات الكونجرس لعام ١٨٧٢م(٣٩)، فوجئت سوزان أنتوني أن مراقب اللجنة الانتخابية في مدينة روتشستر Rochester سمح لهنّ بالتصويت فشعرت بالتفاؤل ظنّاً منها أنّ التعديل الرابع عشر قد ضمن للمرأة بالفعل حق التصويت بصفته أحد الامتيازات التي يتمتع بها المواطن الأمريكي. بعد مرور تسعة أيام على التصويت صدر أمر بالقبض على سوزان أنتوني ورفيقاتها واُتّهمن جميعاً بارتكاب جريمة فيدرالية ألا وهي التصويت لمجلس النواب دون امتلاكهنّ الحق للتصويت. استمرت محاكمة أنتوني لما يزيد عن عام حتى حُكم عليها بدفع غرامة قيمتها مائة دولار، وقد رفضت أنتوني دفعها مؤكدة أن محاكمتها تنقصها النزاهة حيث أجبر القاضي لجنة المحلفين على اتخاذ قرار دون تصويت بأنها مذنبة(٤٠).

في انتخابات نفس العام (١٨٧٢م) بولاية ميسوري حاولت الناشطة "فرجينيا لويزا ماينور" "Virginia Louisa Minor" التصويت غير أنّ المشرف على عملية الاقتراع "ريز هابرسيت" "Reese Happersett" رفض وقام بطردها، وعليه تقدّمت ماينور بدعوى ضدّه في المحكمة العليا بالولاية استندت فيها على نفس التفسير الذي شجّع سوزان أنتوني على محاولة الإدلاء بصوتها. وقد حكمت المحكمة العليا عام ١٨٧٥م لصالح المشرف على عملية الاقتراع واعتمد القاضي في حيثيّات حكمه على

أنّ التعديلين قد صدرا من أجل غرض محدّد وهو منح حقوق العبيد المحرّرين بعد الحرب الأهلية ولا يجوز تفسيرهما بهذا الشكل الشامل؛ كما أكّد أن الولايات المتحدة كدولة ليس لديها مصوّتين، وأنّ تنظيم العملية الانتخابية هو أحد سلطات الولايات تقوم به في ضوء الالتزام بالمبادئ العامة للدستور الأمريكى(٤١).

كانت قضية "ماينور ضد هابرسيت" "Minor V. Happersett" من أهم القضايا التي وصلت للمحكمة العليا بشأن تصويت المرأة في القرن التاسع عشر؛ فقد اعترضت ناشطات الحركة بشدة على قرار المحكمة مؤكدين أنّ الولايات المتحدة قد فقدت بهذا القرار هويتها كأمة واحدة حيث أن المحكمة منحت السيادة للولاية وليس للحكومة الفيدرالية وبالتالي لم تعد للوحدة قيمة. من هنا بدأت رائدات الحركة في الهجوم على قرار المحكمة العليا وإثارة الجدل حول سلطة الولاية أمام السلطة الفيدرالية، كما وضّحن بالأمثلة عدم صحّة رأي القاضي حيث أن الزنوج الأحرار مُنحوا حقّ التصويت من قبل الحكومة الفيدرالية وليس من قبل ولاية معينة، وكذلك الأمر بالنسبة للأجانب المقيمين في حالة تجنيسهم. أسهبت ناشطات الحركة في التنديد بالظلم الذي تتعرض له المرأة حين سلبها القانون حق التصويت بينما وهبه للرجال من الزنوج دون أن يطالبوا به(٤٢)؛ فكيف للحكومة الفيدرالية أن تعطي الحق لمن لا يطلب، وتحرم المرأة من الحق الذي بدأت تطالب به منذ ما يقرب من ثلاثين عاماً منذ أن عُقد مؤتمر سينيكا فولز عام ١٨٤٨م وحتى قضية ماينور عام ١٨٧٥م.

بينما كانت المرأة في خضم معركتها في الولايات الشمال شرقية فوجئ المجتمع الأمريكي بأسره بما حدث في إقليم "وايومنج" "Wyoming" الغربي التابع لسلطة الولايات المتحدة حيث منحت السلطة التشريعية في وايومنج حق التصويت للمرأة عام ١٨٦٩م؛ ما أثار دهشة الجميع هو أنه لم يكن لحركة حقوق المرأة أية أنشطة تُذكر في تلك الأقاليم النائية حيث كان التركيز مُنصبّاً على الولايات الشمال شرقية(٤٣). الحقيقة أن السلطة التشريعية في وايومنج عدّلت دستورها لتمنح المرأة حقّ

التصويت دون معاناة بعد أن قدّم الديمقراطي "وليام هـ. برايت" "William H. Bright" مشروع القانون للسلطة التشريعية للإقليم حين رأى أنه بعد إقرار التعديل الخامس عشر ومنح حق التصويت للزنوج الأحرار، ستذهب أصواتهم جميعا للحزب الجمهوري الذي كان له الفضل في تحريرهم ومنحهم كافة حقوق المواطنة؛ فاقترح وليام برايت منح حقّ التصويت للمرأة حتى يثبت الحزب الديمقراطي أنه أكثر ليبرالية من الحزب الجمهوري، وبالتالي تساهم أصوات المرأة في تعويض الحزب الديمقراطي عن أصوات الزنوج التي سيحصدها الحزب الجمهوري(٤٤). بالإضافة إلى ذلك رأى وليام برايت ومؤيّدوه أنّ صدور القانون سيؤدي إلى نمو عدد السكان وتوسّع الإقليم حيث أنّ عدد النساء في إقليم وايومنج أقل بكثير من الرجال، وعليه توقّع الجميع أن تهاجر النساء من الولايات الأخرى إلى الإقليم للتمتّع بحقّ التصويت المكتسب. ناهيك أنّ الضجّة التي سيحدثها القانون لابد وأن تلفت أنظار الحكومة الفيدرالية إلى تلك المناطق المهمّشة مما يؤدي إلى رخاء وتطوّر المنطقة(٤٥). في النهاية أصدرت وايومنج القانون الذي منح المرأة حقّ التصويت وحقّ الالتحاق بهيئة المحلّفين والحصول على وظائف حكومية عامة، وبعد هذا الانتصار غير المنتظر دعت إليزابيث ستانتون النساء للانتقال إلى وايومنج لممارسة حقوقهّن ودعم الإقليم(٤٦).

عندما تقدّمت وايومنج للانضمام كولاية تابعة للاتّحاد تردّد الكونجرس كثيراً حيث خشي أعضاء الكونجرس من أنّ ضمّ وايومنج كولاية سيفتح الباب أمام المرأة في الولايات الأخرى للمطالبة بحقّها في التصويت أُسوة بالولاية الجديدة. الجدير بالذكر أنّ السلطة التشريعية بإقليم وايومنج أصرّت على موقفها وأرسلت تلغرافاً إلى الكونجرس مؤكّدة أنها لا تمانع أن تنتظر مائة عام حتى تنضمّ للاتّحاد إذا ما كان الشرط أن تتراجع عن قرارها تجاه تصويت المرأة(٤٧). على الجانب الآخر فكّر بعض الأعضاء المعارضين لتصويت المرأة أن يستغلّوا سُلطة الكونجرس في إلغاء قانون وايومنج الذي منح المرأة حقّ التصويت ولكن كان هناك خوف من أن يتعارض هذا

مع الحقّ الدستوري الذي أقرّ من البداية أنّ التصويت شأن خاص بسلطة الولايات والأقاليم التابعة[٤٨]. قبل أن يصل الكونجرس إلى قرار بهذا الشأن أصدر إقليم يوتا Utah في فبراير عام ١٨٧٠م قانوناً يسمح للمرأة بالتصويت، ليس بدافع إنصاف المرأة بل لتحسين الصورة السلبية التي عُرفت عن إقليم يوتا كمعقل لطائفة المورمون المسيحية "Mormons" [٤٩] خاصة لما عُرف عنهم من ممارسة تعدُّد الزوجات[٥٠].

بدأ الهجوم على الطائفة المورمونية بعدما أصبحت يوتا إقليم تابع للولايات المتحدة، حيث بدأ الكونجرس في ديسمبر عام ١٨٦٩م مناقشة قانون ينزع حقّ التصويت من أيّ رجل يُمارس أو يُؤيّد تعدُّد الزوجات؛ ففوجئت الكنيسة المورمونيّة أنّ نساء الطائفة قُمن بالتظاهر دفاعاً عن حقوق رجال المورمون واستقلال كنيستهم. على هامش تلك المظاهرات طالب البعض بمدّ حقّ التصويت للنساء، وعلى الرغم من اعتراض العديد من قادة المورمون على المشاركة السياسيّة للمرأة إلا أنّهم شعروا بعد الموقف الحاسم الذي اتّخذته نساء المورمون أنّ هناك حليف قوي لهم ضد الكونجرس، وعليه منحت السلطة التشريعية لإقليم يوتا حقّ التصويت للمرأة في فبراير عام ١٨٧٠م[٥١].

في البداية ظنّ الكونجرس أن ما فعلته يوتا سيكون لصالح الدولة حيث أنّ نساء الإقليم بلا شكّ سيُحاولن استغلال ذلك الحقّ المُكتسَب حديثاً في المطالبة بتشريعات تقضي على ممارسة تعدّد الزوجات في الإقليم؛ غير أنّ ما حدث على أرض الواقع خيّب آمال الكونجرس حيث استمرّت المرأة في يوتا في تأييد الكنيسة المورمونية، كما أنّ منحهنّ حقّ التصويت قد جعل للمورمون أغلبية في انتخاباتهم ضدّ سكان الإقليم من غير التابعين للطائفة[٥٢]. وفي محاولة لتضييق الخناق على المورمون في إقليم يوتا أصدر الكونجرس قانون "إدموندز- تاكر" "Edmunds-Tucker Act" عام ١٨٨٧م ليمنع النساء المقيمات في الإقليم من التصويت كنوع من العقاب لعدم اعتراضهن على تعدّد الزوجات، وعليه اعترضت ناشطات حركة حق

تصويت المرأة بدعوى أنّ قانون "إدموندز– تاكر" يستهدف تصويت المرأة وليس كما يزعم البعض أنه يستهدف تعدّد الزوجات لأن القانون منع جميع النساء في يوتا من التصويت سواء كانوا من المورمون أو غيرهم، كما اعترضت بعض القوى السياسية على مخالفة الكونجرس للدستور الأمريكى بتدخّله في الشئون الخاصة بسلطة الولايات والأقاليم التابعة(٥٣).

بعدما سارعت أقاليم أخرى –مثل أيداهو(١٨٩٦)م وكولورادو (١٨٩٣)م– في تعديل دساتيرها لتمنح المرأة حقّ التصويت، أصبح تصويت المرأة قضية حرجة بالنسبة للسياسة التوسُّعية للدولة؛ حيث كان المؤيّدون للتوسُّع غرباً في حيرة من أمرهم عندما طلبت تلك الأقاليم الانضمام للاتحاد؛ فإذا قبل الكونجرس انضمام أي منها بغرض التوسع كان لزاماً عليه أن يصدّق على دساتير تلك الأقاليم بالشكل الذي أقرّته السلطات التشريعية الخاصة بكل إقليم، حينئذ يصبح من بين ولايات الاتحاد الفيدرالي أكثر من ولاية تسمح للمرأة بالتصويت، ممّا يُعزّز موقف ناشطات حقوق المرأة في الولايات المعارضة. وعليه أدركت القوى السياسيّة أنّ التوسُّع تجاه الغرب لابُدّ أن يأتي على رأس أولويات الدولة، ولذلك وافق الكونجرس على ضمّ وايومنج إلى الاتّحاد الفيدرالي في ٢٧ يونيو عام ١٨٩٠م لتكون المرأة الأمريكية قادرة على التصويت للمرة الأولى منذ حرب الاستقلال(٥٤)، ثم انضمّت يوتا إلى الاتحاد كولاية عام ١٨٩٦م دون المساس بقوانين تصويت المرأة التي أقرّتها سابقاً، وذلك بعد أن حرّمت الكنيسة المورمونية تعدّد الزوجات رسمياً عام ١٨٩٠م(٥٥)، في النهاية يمكن القول أن قرار الكونجرس بضم تلك الأقاليم جعل حقّ تصويت المرأة شأن خاص بكل ولاية وليس بالحكومة الفيدرالية.

على الرغم أن انتصار المرأة في الغرب الأمريكي لم يكن ذو أهمية كبرى نظراً لقلة عدد سكانه، إلّا أنّه كان إنجازاً غير مسبوقاً في تلك المرحلة، وعليه تفائلت ناشطات حقوق المرأة كثيراً بهذا النصر المتواضع لأنّ ما حدث في تلك الولايات

النائية يُنبيء بأن نجاح الحركة سوف ينتشر قريباً من الغرب إلى الشرق[٥٦]؛ غير أن توقّعات رائدات الحركة بالنصر القريب لم تكن في محلّها حيث رأوا أنه بعد كل تلك الجهود المبذولة خلال أربع وستين عاماً بداية من عام ١٨٤٨م وحتى عام ١٩١٢م لم تحصل المرأة الأمريكية على حقّ التصويت الشامل إلا في تسع ولايات فقط من واقع ثماني وأربعين ولاية، أي بنسبة 4.3% (ملحق رقم ١). كما رأت رائدات الحركة إهمال كلاً من مجلس الشيوخ ومجلس النوّاب للتقارير المقدّمة من لجان الكونجرس بشأن مقترح تعديل الدستور لصالح المرأة طوال الفترة من ١٨٩٦م وحتى عام ١٩١٣م[٥٧]، لذا أصبح جليّاً للجمعية الأمريكية القومية (NAWSA) ضرورة تعديل سياستها القديمة التي حاولت من خلالها كسب حق التصويت على مستوى الولايات، والبدء عوضاً عن ذلك في التحرّك الجاد للمطالبة بالتعديل على المستوى الفيدرالي[٥٨]. وعليه تضاعفت جهود الجمعية القومية الأمريكية لإعادة تنظيم الحركة وضمّ أكبر عدد ممكن من النساء المؤثرات في الولايات المختلفة بالإضافة إلى دعوة الجيل الجديد من خريجات الجامعة للمشاركة مؤكّدين لهنّ أن مالديهنّ من فرص مثل التعليم والعمل إنما هو بسبب الرائدات الأوائل، وهو ما ساهم في زيادة أعداد منتسبات الجمعية القومية الأمريكية من ثلاثة عشر ألفَ عضوٍ عام ١٨٩٣م إلى مائة ألفِ عضوٍ عام ١٩١٥م[٥٩].

رغم الزيادة الملحوظة في أعداد المنتسبين لحركة حقوق المرأة إلّا أنها استمرت في مواجهة معارضة شديدة على الصعيدين المجتمعيّ والسياسيّ حيث ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر حركة معارضة منظّمة تمثّلت في جمعيات تم تأسيسها في الولايات المختلفة من أمثلتها "جمعية ماساتشوستس المعارضة لمد حق التصويت للمرأة" "Massachusetts Association Opposed to the Further Extension of Suffrage to Women"، و"جمعية نيويورك المعارضة لتصويت المرأة" "The New York State Association Opposed to Woman

"American Constitutional و"الرابطة الدستورية الأمريكية" "Suffrage" "League" وغيرها الكثير، حيث قامت تلك الجمعيات بالكثير من الجهود لمناهضة حقّ تصويت المرأة، مثل الشهادة أمام المجالس التشريعية وطباعة المقالات المعادية وإرسال خطابات لمجلس النوّاب توضّح أن منح المرأة حق التصويت أمر ينافي الديمقراطية التي بُنيت عليها الدولة وتدعو المجلس لعدم الانسياق وراء مطالب حركة تصويت للمرأة. كما قدّمت تلك الجمعيات العديد من الالتماسات للكونجرس موقعة من الآلاف من سيّدات المجتمع ممن أكدوا إيمانهن بدور المرأة في خدمة المجتمع ولكن في بعض الانشطة المحدودة مثل العمل مع الصليب الأحمر(٦٠). كما قامت "جمعية إلينوي المعارضة لمنح المرأة حقّ تصويت" "The Illinois Association Opposed to Woman Suffrage" بنشر مقال تزعم فيه أنّ السيدات اللّاتي حصلن على حقّ التصويت في كولورادو اعترفن أن تأثير المرأة في الأعمال الخيرية في المجتمع أصبح محدوداً بحصولها على حقّ التصويت حيث أصبحت مرتبطة بالانتماءات الحزبية وليست حرّة في رأيها أو قناعاتها، وأنّ الأخلاق السيئة والجرائم المتعلقة بالمرأة ازدادت حدة في الولايات التي منحت حق التصويت للمرأة مثل وايومنج ويوتا وأيداهو(٦١). كما رأى بعض المعارضين أنّ منح حق التصويت لربّات البيوت سيؤدي إلى انتخاب حكومة سيئة(٦٢). هكذا عملت حركة المعارضة على نشر المفاهيم الخاطئة عن حقّ تصويت المرأة وما يترتب عليه من آثار سلبية على المجتمع ومؤسّساته، وقد يرجع السبب الرئيسي لتلك الحملة إلى الفكر المحافظ للكثير من القائمين عليها ممن رأوا خطورة ما تطلبه الحركة من مساواة بين الرجل والمرأة.

ازداد الموقف تعقيداً عندما تدخّل القائمون على صناعة الخمور في المشهد واستغلُّوا مصادرهم المالية في محاربة حملات الإستفتاء الشعبية التي أجرتها بعض الولايات –مثل كنساس وأوريجون وأيداهو– على تعديل دستوري يمنح المرأة حق التصويت؛ فقامت بعض شركات الخمور بإرسال بطاقات الانتخاب إلى كل تُجّار

الخمور وأصحاب الحانات لتخبرهم بعدد الأصوات المطلوبة من كل تاجر في كل ولاية لهزيمة التعديل المقترح، وقد قدّر البعض ما أنفقته إحدى الشركات على حملاتها المضادة لتصويت المرأة بما يقرب من نصف مليون دولار عام ١٩١٣م فقط[٦٣]. كان السبب في ذلك بالطبع هو اقتناع شركات الخمور أنّه بمجرد منح المرأة حقّ التصويت ستستغلّه في تأييد التعديل المقترح آنذاك لحرمان صناعة وتداول الخمور، والذي صدر على أية حال قبل منح حق التصويت للمرأة، وهو التعديل الثامن عشر في الدستور الأمريكي المعروف باسم "تحريم المسكرات" "Prohibition"[٦٤].

أما على الصعيد السياسيّ فقد لاقت الحركة معارضة شديدة من كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري وحتى رئيس الدولة الديمقراطي "وودرو ويلسون" "Woodrow Wilson" (١٩١٣-١٩٢١)م والذي أفصح لأحد العاملين بحملته أثناء جولته الانتخابية عام ١٩١٢م عن رفضه القاطع لمنح المرأة حقّ التصويت، وأنّه على قناعة تامة أنّ المرأة موقعها الوحيد هو المنزل؛ وكان أقصى ما اقتنع به ويلسون والحزب الديمقراطي في بداية فترته الرئاسية الأولى أن تحصل المرأة على حقّ التصويت على مستوى الولايات فقط[٦٥]؛ غير أن موقف ويلسون شهد تغيُّراً جذرياً أثار انتباه الجميع[٦٦]. لاشكّ أن الرئيس ويلسون قد أراد بدعمه لقضية المرأة ضمان أصوات النساء في معركته الانتخابية للفترة الثانية حيث أنه بحلول عام ١٩١٦م كانت المرأة قد حصلت على حق التصويت في أكثر من اثني عشر ولاية[٦٧]، وعليه بدأ ويلسون في التعاون المستمر مع الحركة بل أنه شارك في المؤتمر الثامن والأربعين للجمعية القومية الأمريكية عام ١٩١٦م في أتلانتك سيتي حيث طمأن الحضور أنّ المرأة ستحصل على حقّها في التصويت قريباً وأكّد دعمه لإجراء تعديل فيدرالي يضمن ذلك. كما أضاف ويلسون قضية تصويت المرأة ضمن البرنامج الانتخابي للحزب الديمقراطي حين أدرك أنه لن يكسب الجولة الانتخابية الرئاسية الثانية إلا إذا أعلن دعمه لمثل تلك الإصلاحات الفيدرالية لأنها أكثر تأثيراً من برامج الإصلاح ذات

الطابع الإقليمي، وبالفعل استطاع ويلسون أن يحصد نسبة كبيرة من أصوات الولايات الجنوبية والغربية التي كان أغلبها قد منح المرأة حقّ التصويت الشامل أو على الأقل حقّ التصويت في الانتخابات الرئاسية فقط بحلول عام ١٩١٤م(٦٨).

في عام ١٩١٥م تم انتخاب الناشطة "كاري تشابمان كات" "Carrie Chapman Catt" رئيسة للجمعية القومية الأمريكية (NAWSA) ممّا ساهم في زيادة عدد أعضاء الجمعية ومؤيديها من مائة ألف إلى مليوني عضو في غضون عامين فقط(٦٩)، حيث عملت كاري كات بكل جدّ في اتجاه الحصول على تعديل فيدرالي، مع تأكيدها على مواصلة الجهود اللازمة لكسب تأييد مزيد من الولايات لضمان حصول التعديل الفيدرالي على النسبة اللازمة لتشريعه وهي موافقة ثلاث أرباع الولايات. كما أدركت كاري كات أن الحركة ليست في حاجة إلى تأييد شعبي، ولكن ما ينقصها هو تأييد من القوى السياسية؛ وعليه استعانت بمتخصّصين محترفين لإدارة الحملات والمؤتمرات، وشكّلت مكتب إعلامي للحركة ومكتب قوميّ للضّغط على السياسيّين وإحراجهم على الملأ لرفضهم تبنّي حقّ تصويت المرأة، كما قامت بتشكيل مكتب آخر للضّغط على الكونجرس تحت إشراف متخصّصين (Lobby)(٧٠).

طلبت كاري كات من الناشطات أن يتّجهن إلى الولايات والدعوة إلى تأييد تعديل فيدرالي، كما حذّرت من المطالبة بحقّ التصويت الشامل في الولايات التي أبدت اعتراضاً سابقاً لأنّه غالباً ما ستصرّ تلك الولايات على رفضها وتتسبب بذلك في إحراج الحركة وإضعاف موقفها أمام الرأي العام والقوى السياسية. عوضاً عن ذلك طلبت كاري كارت من الناشطات أن يحصلن على موافقة تلك الولايات المُعارضة على منح المرأة حقّ التصويت في الانتخابات الرئاسية فقط وذلك عن طريق الاستفتاءات الشعبية. أمّا عن الولايات التي كانت قد منحت المرأة بالفعل حقّ التصويت فكانت أقرب إلى الاقتناع بالتعديل الفيدرالي، وعليه نصحت كاري كات

الناشطات بمطالبة نوّاب تلك الولايات بالتصويت لصالح التعديل الفيدرالي عند عرضه في الكونجرس[٧١].

اتبعت الناشطة "أليس بول" "Alice Paul"[٧٢] – التي انضمّت إلى الحركة عام ١٩١٢م– أساليب مختلفة عن كاري كات حيث لجأت إلى الإضراب عن الطعام والاعتصام وقامت بتنظيم المسيرات وجمع التبرعات، كما طلبت من النساء اللاتي حصلن على حقّ التصويت في الولايات أن يُصوّتن ضدّ الحزب الحاكم كنوع من أنواع العقاب لعدم دعمه لقضية المرأة، حتى وإن كان العضو المرشّح في الانتخابات مؤيداً لتصويت المرأة على المستوى الشخصي. وقد أثبتت تلك الاستراتيجية فاعليتها حيث لم ينجح من الحزب الديمقراطي في ذلك العام العدد المتوقع. كما نظّمت أليس بول في الثالث من مارس عام ١٩١٣م مسيرة في العاصمة الأمريكية "واشنطن دي. سي" في اليوم السابق لوصول الرئيس المنتخب وودرو ويلسون لاستلامه منصبه، فطلبت الشرطة من أليس بول تأجيل المسيرة أو الابتعاد عن محيط البيت الأبيض نظراً لتوافد حوالي ٢٢٠ ألف مواطن من خارج المقاطعة لمشاهدة احتفالات التنصيب؛ غير أن أليس بول أصرّت على الالتزام بموعد وموقع المسيرة ممّا تسبّب في أعمال شغب بين المشاركات والمواطنين المعارضين على منح المرأة حق التصويت[٧٣]. لم تتفق كاري كات مع أليس بول وسياستها المثيرة للشغب ممّا تسبّب في انفصال أليس بول بنهاية عام ١٩١٣م عن الجمعية القومية الأمريكية (NAWSA) وقيامها بتأسيس "الاتحاد الكونجرسي" "Congressional Union" الذي أصبح "الحزب القومي للمرأة" "National Woman's Party" في عام ١٩١٧م[٧٤]. استمرّت أليس بول في استخدام أساليب لا سلمية حيث قامت هي وأتباعها عام ١٩١٧م بالاعتصام أمام البيت الأبيض وإشعال النار في خطابات ويلسون الداعية للديموقراطية، وعندما تم القبض عليهنّ قمن بالإضراب عن الطعام[٧٥]. يجدر الذكر أنّ أغلب المؤرخين قد أرجعوا تغير موقف ويلسون إلى نفوره من الأساليب المثيرة للشغب التي اتبعتها أليس

بول في مقابل التحضّر والالتزام الذي أظهرته الجمعية القومية الأمريكية بقيادة الناشطة كاري كات(٧٦).

التعديل الفيدرالي:

عُرض أول تعديل دستوري فيدرالي في مجلس الشيوخ عام ١٨٦٨م وتم رفضه بلا تردّد، وطُرح مرة أخرى بعد عشر سنوات أمام لجنة الحصانة والانتخابات "Senate Committee on Privileges and Elections" واستقبله الحاضرون باستنكار شديد وعدم اكتراث، وبالطبع تم رفض التعديل. استجاب مجلس الشيوخ لضغط الرأي العام أخيراً عام ١٨٨٢م وشكّل لجنة خاصّة لتصويت المرأة والتي قدمت بالفعل تقريراً لصالح التعديل ولكن ظهرت جبهة معارضة قوية من ممثّلي الولايات الجنوبية لخوفهم من مدّ حقّ التصويت للنساء السود مما عطّل التعديل لسنوات عديدة(٧٧).

تقدّم مؤيّدوا حقّ تصويت المرأة في عام ١٩١٣م بطلب لمجلس النوّاب لتأسيس لجنة خاصة بحقّ تصويت المرأة – مثلما هو الحال في مجلس الشيوخ– لتكون مسئولة فقط عن مناقشة التعديل الفيدرالي المقترح لمنح المرأة حق التصويت، بدلاً من الاعتماد على اللجنة القضائية التي كانت مسئولة عن مناقشة حقّ تصويت المرأة لسنوات طويلة ضمن العديد من القضايا الأخرى المكلفة بها؛ فقد أكّدت المُتحدِّثة باسم حركة حقّ تصويت المرأة "أنا هوارد شو" "Anna Howard Shaw" أنّ ناشطات الحركة تقدّمن سنوياً بطلب تعديل دستوري للجنة القضائية وفي كل مرة تستمع اللجنة لمدة ساعتين إلى وجهة نظرهن وكأن شيئاً لم يحدث(٧٨)؛ فلم تكن قضية تصويت المرأة هي القضية الوحيدة أمام اللجنة ومن الواضح أنها لم تكن الأهم. كما أشارت هوارد شو إلى أنّ قضية المرأة ليست أقل شأناً من قضية الهنود التي شهدت تطوراً ملحوظاً بعد أن تم تشكيل لجنة خاصة بها بدلاً من تكليف وزارة الحرب بإدارة شئونها؛ وأخيراً أكّدت أن المرأة الأمريكية لا تطلب المستحيل، فهي لم تطالب اللجنة

القضائية خلال تلك السنوات بدعم حقّ المرأة في التصويت ولكنها طلبت منها فقط تمرير التعديل المُقترح إلى الكونجرس حتى تتم مناقشته كأي قانون آخر، في النهاية وافق مجلس النواب على تشكيل لجنة لمتابعة التعديل المقترح لمنح المرأة حق التصويت(٧٩)، وبذلك حصلت المرأة الأمريكية على فرصة جادّة للضغط على السلطة التشريعية حتى تتخذ خطوات ملموسة.

جاء دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧م ليجبر رائدات حركة حقوق المرأة على التعاون مع الحكومة في جهود الحرب رغم إيمانِهنّ بمبدأ "حب السلم" (Pacifism)، فقد اضطرت أغلب ناشطات الحركة وعلى رأسهنّ كاري كات رئيسة الجمعية القومية الأمريكية (NAWSA) إلى إعلان تأييد الجهود المبذولة في الحرب بالإضافة إلى تقديم الدعم المادي للعديد من المستشفيات في أوروبا، وتطوّعت بعض الناشطات للعمل مع الصليب الأحمر(٨٠)، فمن الواضح أنّ الطريق المليء بالعقبات الذي خاضته المرأة من أجل حقوقها جعلها على استعداد للتنازل حتى تصل إلى غايتها التي طال انتظارها، ولا شكّ أن جهود المرأة أثناء الحرب قد ساهمت بالفعل في حشد المزيد من النجاحات وإن كانت على المستوى المحلّي؛ حيث منحت أربع ولايات حقّ التصويت الجزئي للمرأة عام ١٩١٧م تحديداً، بالإضافة إلى حقّ التصويت الشامل الذي منحته ولاية نيويورك في نفس العام، وفي العام التالي مباشرة أي بنهاية الحرب العالمية منحت ولايتيّ أوكلاهوما وداكوتا الجنوبية للمرأة حق التصويت الشامل، بينما منحتها تكساس ومتشيجان حق التصويت الجزئي في نفس العام(٨١). هنا يتضح أنه على الرغم من التأثير السلبي للحرب الأهلية على حركة حقّ تصويت المرأة حيث تسبّبت في تجميد أنشطتها وإحباط طموحات الناشطات حينئذ، إلا أن الحرب العالمية الأولى جاءت لتصلح ما أفسدته الحرب الأهلية حيث أظهرت جهود المرأة للمجتمع وأقنعت العديد من السياسيين أنه قد حانت ساعة المرأة ولا يمكن تأجيلها أكثر من ذلك.

تحدّثت كاري كات في جلسة استماع أمام لجنة تصويت المرأة بالكونجرس في الرابع من يناير عام ١٩١٨م أكّدت أن المرأة الأمريكية لن تقبل بعد الآن بمجرد استفتاء على مستوى الولاية، وأنّ الوقت قد حان حتى يوافق الكونجرس على تعديل الدستور لصالح المرأة(٨٢)، وقد وافق الرئيس ويلسون على تأييد التعديل الفيدرالي في التاسع من يناير عام ١٩١٨م، وبناءً عليه صوّت مجلس النوّاب على التعديل المقترح بالنسبة المطلوبة وهي ثلثي المجلس؛ أمّا في مجلس الشيوخ فقد لقي التعديل المقترح مقاومة شديدة حتى في ظلّ تأييد الرئيس ويلسون الذي تقدّم إلى مجلس الشيوخ في ٣٠ سبتمبر عام ١٩١٨م بالتماس للتصديق على التعديل الفيدرالي قائلاً أنه "ليس من المنطق أن نقبل بمشاركة المرأة في الحرب بمعاناتها ولا نقبل بمشاركتها في الحقوق والمزايا التي نحصل عليها"، على الرغم من بلاغة خطاب الرئيس ويلسون إلا أن التماسه فشل في الحصول على الأصوات المطلوبة(٨٣). استمر مجلس الشيوخ في مقاومة التعديل حيث رفضه للمرة الثانية في فبراير عام ١٩١٩م(٨٤) وهنا استغلّت الجمعية القومية الأمريكية (NAWSA) أصوات النساء للتصويت ضدّ اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ اللذان تسبّبا في هزيمة المقترح في جلسته الثانية وبالفعل هُزم كلاهما في الانتخابات، واستطاعت المرأة بذلك أن تستغلّ صوتها الذي منحته إيّاه الولايات المختلفة في الضغط للحصول على المزيد من الحقوق. وافق مجلس الشيوخ في النهاية على التعديل المقترح في يونيه عام ١٩١٩م بفارق صوتين فقط(٨٥).

طُرح التعديل التاسع عشر – والذي عرف باسم "تعديل سوزان أنتوني" "Susan Anthony Amendment" على الولايات في محاولة للحصول على الموافقة المطلوبة وهي ثلاثة أرباع الولايات كي يصبح جزءاً من الدستور الأمريكي(٨٦)، وبحلول صيف عام ١٩٢٠م أعلنت سبع ولايات رفضها للتعديل التاسع عشر، بينما أعلنت ٣٥ ولاية تأييدهم للتعديل، وبالتالي تبقى واحدة فقط لحصول التعديل على موافقة الكونجرس وكانت تلك تينيسي التي صوّتت بصعوبة شديدة لصالح التعديل

بفارق صوت واحد[٨٧]. استغرق الحصول على تصديق الولايات على التعديل التاسع عشر خمسة عشر شهراً من خلال تسع عشرة حملة تأييد في الولايات المختلفة[٨٨] حتى ينتهي بذلك الطريق الطويل الذي استغرق المرأة الأمريكية حوالي ثلاثة أرباع قرن، وعلى الرغم من ذلك أدركت المرأة الأمريكية بعد صدور التعديل الفيدرالي أنه لازال هناك الكثير من العمل لحصولها على كافة حقوقها في المجتمع، فليس حقها في التصويت هو كل حقوقها.

لم يكن تعديل الدستور بالأمر السهل نظراً للتداخل بين سلطات الولاية وسلطات الكونجرس، وهو ما يجعل التعديل الدستوري في الولايات المتحدة عملية مضنية تمر بالكثير من الرفض والتأييد في أكثر من جهة؛ فقد تكبّدت المرأة الأمريكية عناء اثني وسبعين عاماً من الحملات المتواصلة لإزالة كلمة "ذكر" من الدستور؛ فقد أُجبِرت المرأة الأمريكية طوال تلك السنوات على إجراء ستة وخمسين استفتاء عام على مستوى الولايات، وأربعمائة وثمانين حملة لتقنع الهيئات التشريعية بطرح تعديل يمنح المرأة حق التصويت، وسبع وأربعين حملة لتقنع القائمين على المؤتمرات الدستورية للولايات بإضافة تشريع لصالح تصويت المرأة إلى دساتيرها، وذلك من خلال تسع عشرة حملة للمطالبة بالتعديل الفيدرالي في تسعة عشر كونجرس متتالي[٨٩]. لقد هُزمت المرأة الأمريكية تسع عشرة مرة خلال سبع سنوات في محاولاتها لنيل حق التصويت على مستوى الولاية في الفترة من ١٩١٢م وحتى ١٩١٨م، بينما نجحت في الحصول على حقّ التصويت في ثلاث عشرة ولاية في غضون ستة وعشرين عاماً[٩٠] (ملحق رقم ٢)، هذا بالإضافة إلى الجهود التي بذلتها الناشطات في الولايات المختلفة لإقناع ممثليها في الكونجرس بالتصويت لصالح التعديل[٩١] (ملحق رقم ٣)، خاصة في ولايات الشمال حيث كانت مقاومة للتعديل على أشدها.

خـاتــمة:

عانت المرأة الأمريكية الكثير في رحلتها لنيل حق التصويت حيث تعرضت للإهانة والسخرية والحبس والضرب أحياناً، فقد اقتنع المجتمع الأمريكي كغيره من المجتمعات الشرقية والغربية أنّ المرأة لا تحتاج أن تمارس حقّ التصويت بنفسها حيث أنها تُمثّل بالفعل في الحياة السياسيّة من قِبل والدها أو أخيها أو زوجها، كما كان الرجال على يقين أيضاً أنّ المرأة لديها بالفعل نصف مسئوليات الرجل متمثلة في دورها كزوجة وأم، وأنه إذا ما تم منحها حقّ التصويت سيُضاف إليها نصف مسئوليات الرجل المتمثلة في الحياة السياسية، وبالتالي تصبح أعلى قدراً وأهمية من الرجل، كما اقتنع السياسيون أنّ المرأة لا تملك التفكير السليم وبالتالي ستؤدي مشاركتها في السياسة إلى تشويه المشهد السياسي وهدم الانسجام والنظام الذي تنعم به المؤسسات الأمريكية.

كانت رائدات الحركة على يقين تام من الفوز السريع نظراً لمنطقية مطالبهنّ غير أن التعديل المُنتظر تأخّر كثيراً حتى أضيف إلى الدستور الأمريكي؛ فلم يمثّل منح المرأة حق التصويت أولوية لدى الكونجرس، وبالتالي سبق التعديل التاسع عشر تعديلات أخرى قد تكون أقل تأثيراً أو أقل دعماً وتأييداً من المجتمع. حصلت المرأة على حق التصويت للمرة الأولى في الأقاليم الغربية وهي وايومنج ويوتا، وكلاهما سبق الولايات الأخرى بأكثر من عشرين عاماً وسبق التعديل الفيدرالي بحوالي نصف قرن.

ملحق رقم (١)

بيان يوضح حصول المرأة على حق التصويت في بعض الولايات الأمريكية

اسم الولاية	العام الذي مُنحت فيه المرأة حق التصويت	اسم الولاية	العام الذي مُنحت فيه المرأة حق التصويت
وايومنج	١٨٩٠	نيويورك	١٩١٧
كولورادو	١٨٩٣	أركنساس (جزئي)	١٩١٧
أيداهو	١٨٩٦	متشيجان (جزئي)	١٩١٨
يوتا	١٨٩٦	تكساس(جزئي)	١٩١٨
واشنطن	١٩١٠	داكوتا الجنوبية	١٩١٨
كاليفورنيا	١٩١١	أوكلاهوما	١٩١٨
أوريجون	١٩١٢	إنديانا	١٩١٩
كنساس	١٩١٢	مين (جزئي)	١٩١٩
أريزونا	١٩١٢	ميسوري (جزئي)	١٩١٩
ألينوي (جزئي)	١٩١٣	أيوا (جزئي)	١٩١٩
مونتانا	١٩١٤	منيسوتا (جزئي)	١٩١٩
نيفادا	١٩١٤	أوهايو (جزئي)	١٩١٩
داكوتا الشمالية (جزئي)	١٩١٧	ويسكونسن (جزئي)	١٩١٩
نبراسكا (جزئي)	١٩١٧	تينسيسي (جزئي)	١٩١٩
رود أيلاند (جزئي)	١٩١٧	كنتاكي (جزئي)	١٩٢٠

المصدر: Alana S. Jeydel*: Political Women "The women's movement, political institutions, the battle for women's suffrage and the ERA*", New York, Routledge, 2004, P.206,207.

ملحق رقم (٢) يوضح نجاح المرأة في الحصول على حقّ التصويت في ثلاث عشرة ولاية في غضون ستة وعشرين عاماً

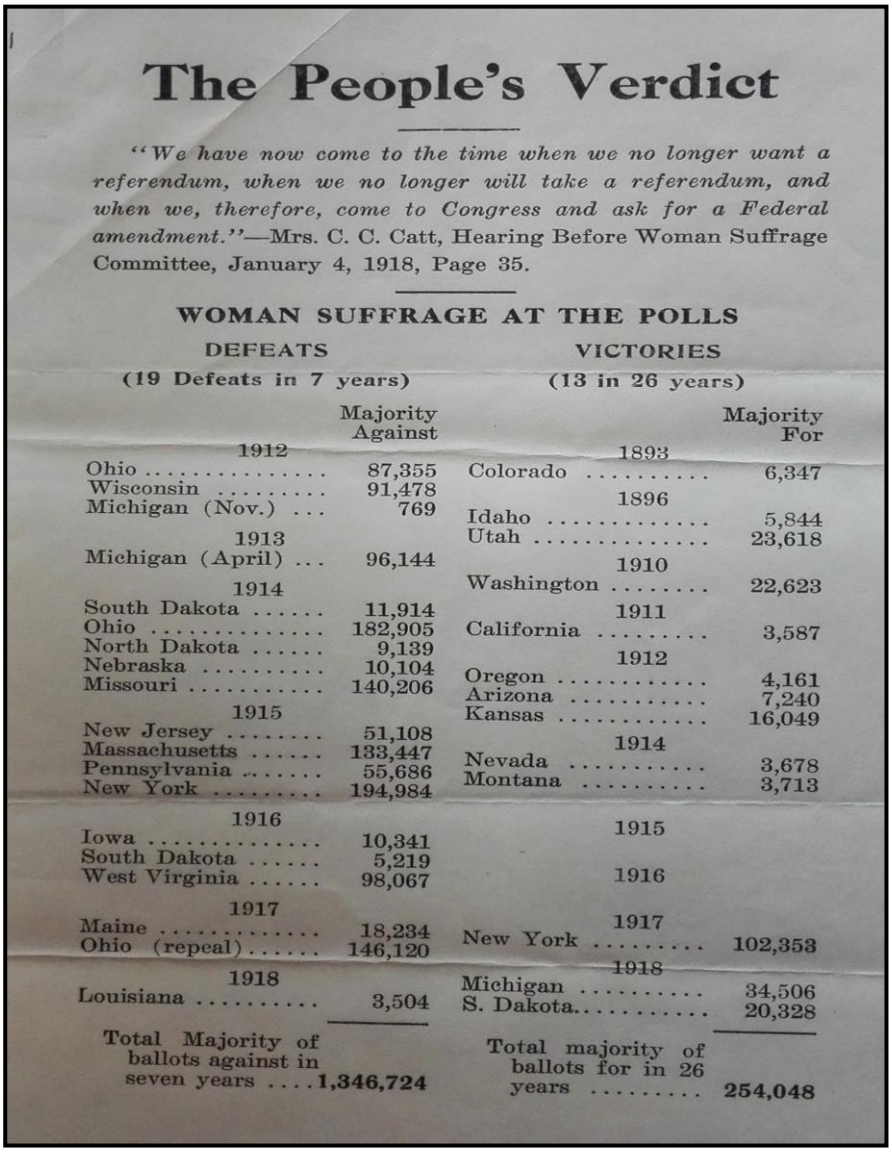

The People's Verdict

"We have now come to the time when we no longer want a referendum, when we no longer will take a referendum, and when we, therefore, come to Congress and ask for a Federal amendment."—Mrs. C. C. Catt, Hearing Before Woman Suffrage Committee, January 4, 1918, Page 35.

WOMAN SUFFRAGE AT THE POLLS

DEFEATS (19 Defeats in 7 years)	Majority Against
1912	
Ohio	87,355
Wisconsin	91,478
Michigan (Nov.)	769
1913	
Michigan (April)	96,144
1914	
South Dakota	11,914
Ohio	182,905
North Dakota	9,139
Nebraska	10,104
Missouri	140,206
1915	
New Jersey	51,108
Massachusetts	133,447
Pennsylvania	55,686
New York	194,984
1916	
Iowa	10,341
South Dakota	5,219
West Virginia	98,067
1917	
Maine	18,234
Ohio (repeal)	146,120
1918	
Louisiana	3,504
Total Majority of ballots against in seven years	1,346,724

VICTORIES (13 in 26 years)	Majority For
1893	
Colorado	6,347
1896	
Idaho	5,844
Utah	23,618
1910	
Washington	22,623
1911	
California	3,587
1912	
Oregon	4,161
Arizona	7,240
Kansas	16,049
1914	
Nevada	3,678
Montana	3,713
1915	
1916	
1917	
New York	102,353
1918	
Michigan	34,506
S. Dakota	20,328
Total majority of ballots for in 26 years	254,048

المصدر: National Archives: RG 233, Records of the U.S. House of Representatives, 66th Congress, Committee on Women Suffrage, "The People's Verdict" in File: HR 66A-H22.1, Box No. 879.

ملحق رقم (٣) يوضح الجهود التي بذلتها الناشطات في الولايات المختلفة لإقناع ممثليها في الكونجرس بالتصويت لصالح التعديل

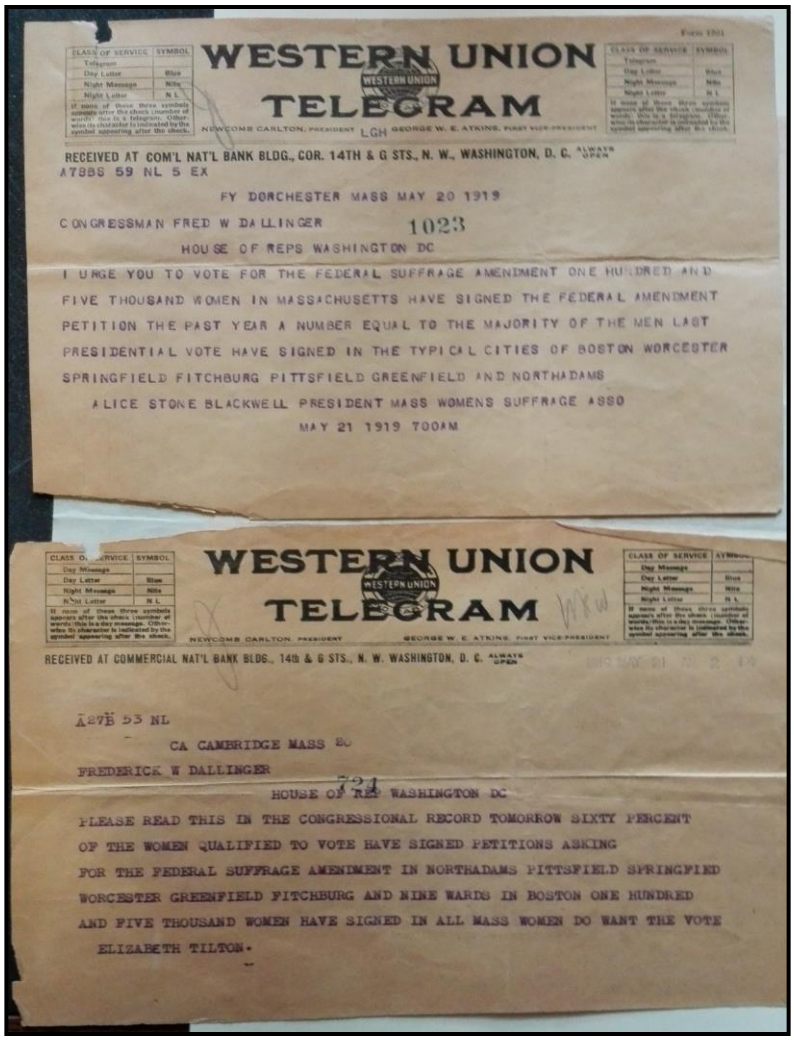

WESTERN UNION TELEGRAM

NEWCOMB CARLTON, PRESIDENT — GEORGE W. E. ATKINS, FIRST VICE-PRESIDENT

RECEIVED AT COM'L NAT'L BANK BLDG., COR. 14TH & G STS., N. W., WASHINGTON, D. C.

A788S 59 NL 5 EX

FY DORCHESTER MASS MAY 20 1919

CONGRESSMAN FRED W DALLINGER 1023

HOUSE OF REPS WASHINGTON DC

I URGE YOU TO VOTE FOR THE FEDERAL SUFFRAGE AMENDMENT ONE HUNDRED AND FIVE THOUSAND WOMEN IN MASSACHUSETTS HAVE SIGNED THE FEDERAL AMENDMENT PETITION THE PAST YEAR A NUMBER EQUAL TO THE MAJORITY OF THE MEN LAST PRESIDENTIAL VOTE HAVE SIGNED IN THE TYPICAL CITIES OF BOSTON WORCESTER SPRINGFIELD FITCHBURG PITTSFIELD GREENFIELD AND NORTHADAMS

ALICE STONE BLACKWELL PRESIDENT MASS WOMENS SUFFRAGE ASSO

MAY 21 1919 700AM

WESTERN UNION TELEGRAM

NEWCOMB CARLTON, PRESIDENT — GEORGE W. E. ATKINS, FIRST VICE-PRESIDENT

RECEIVED AT COMMERCIAL NAT'L BANK BLDG., 14th & G STS., N. W. WASHINGTON, D. C.

A27B 53 NL

CA CAMBRIDGE MASS 20

FREDERICK W DALLINGER 724

HOUSE OF REP WASHINGTON DC

PLEASE READ THIS IN THE CONGRESSIONAL RECORD TOMORROW SIXTY PERCENT OF THE WOMEN QUALIFIED TO VOTE HAVE SIGNED PETITIONS ASKING FOR THE FEDERAL SUFFRAGE AMENDMENT IN NORTHADAMS PITTSFIELD SPRINGFIED WORCESTER GREENFIELD FITCHBURG AND NINE WARDS IN BOSTON ONE HUNDRED AND FIVE THOUSAND WOMEN HAVE SIGNED IN ALL MASS WOMEN DO WANT THE VOTE

ELIZABETH TILTON.

المصدر: National Archives: RG 233, Records of the U.S. House of Representatives, 66th Congress, Committee on Women Suffrage, Telegrams 724&1023&829 in File: HR 66A-H22.1, Box No. 879. Date: 21 May 1919.

الهوامش

(1) Kirk H. Porter: *A History of Suffrage in the United States*, New York, Greenwood Press, 1969, P.135.

(2) Susan Rosenfeld: *Encyclopedia of American Historical Documents*, New York, Facts on File, 2004, P.286. See also: Susan Anthony, Elizabeth Cady Stanton, Matilda Joslyn Gage, eds.: *History of Woman Suffrage*, Vol.1, New York, E.book edition. P.30.

(3) Carrie Chapman Catt and Nettie Rogers Shuler: *Woman Suffrage and Politics "The Inner Story of the Suffrage Movement*", Seattle, University of Washington Press, 1926, P.9. See also: Susan Rosenfeld: *Op. Cit.*, P.286. See also: Suzanne O' Dea: *From Suffrage to the Senate "America's Political Women*", Vol. 1, New York, Grey House, 2006, P.10,11.

(4) Dudley O. McGovney: *The American Suffrage Medley "The Need for a National Uniform Suffrage*", Chicago: Chicago University Press, 1949, P.2.

(5) Kirk H. Porter: *Op. Cit.,* P.3-4. See also: Dudley O. McGovney: *Op. Cit.,* P.2.

(6) Jean H. Baker, ed.: *Votes for Women "The Struggle for Suffrage Revisited*", New York, Oxford University Press, 2002, P.22.

(7) Robert J. Dinkin: *Before Equal Suffrage "Women in Partisan Politics from Colonial from Colonial Times to 1920*", London, Greenwood Press, 1995, P.40.

(8) Suzanne O' Dea: *Op. Cit.,* P.613-614. See also: Kirk H. Porter: *Op.Cit.,* P.136.

(9) Kirk H. Porter: *Op. Cit.,* P.135.

(10)Robert J. Dinkin: *Op. Cit.,* P.39.

(11)Jean H. Baker, ed.: *Op. Cit.,* P.3.

(12) Kirk H. Porter: *Op.Cit.,* P.136.

(13) Robert J. Dinkin: *Op. Cit.,* P.62. See also: Kirk H. Porter: *Op. Cit.,* P.137.

(14) Suzanne O' Dea: *Op. Cit.,* P.614. See also: Carrie Chapman Catt and Nettie Rogers Shuler: *Op. Cit.,* P.19.

(15) Kirk H. Porter: *Op. Cit.,* P.139.

(16) Louise M. Young: *In the Public Interest "The League of Women Voters, 1920-1970*", New York, Greenwood Press, 1989, P.9. See also: Suzanne O' Dea: *Op. Cit.,* P.614.

(17) Susan Rosenfeld: *Op. Cit.*, P.701. See also: Richard Panchyk: *The Keys to American History "Understanding our Most Important Historic Documents*", Chicago, Chicago Review Press, 2008, P.83.
(18) Susan Rosenfeld: *Op. Cit.*, P.701,702.
(19) Harvard University, Widener Library, HCL / Brock, Horace. *Why I Oppose Woman Suffrage*, Philadelphia: Pennsylvania Association Opposed to Woman Suffrage, 1915.
(20) Robert J. Dinkin: *Op. Cit.*, P.62.
(21) Suzanne O' Dea: *Op. Cit.*, P.614. See also: Susan Rosenfeld: *Op. Cit.*, P.702.
(22) Kirk H. Porter: *Op. Cit.*, P.143,144.
(23) Alana S. Jeydel*: Political Women "The women's movement, political institutions, the battle for women's suffrage and the ERA*", New York, Routledge, 2004, P.41
(24) Louise M. Young: *Op. Cit.*, P.11.
(25) Mari Jo and Paul Buhle, eds.: *The Concise History of Suffrage "Selections from the classic work of Stanton, Anthony, Gage, and Harper*", Chicago: University of Illinois Press, 1978, P.193.
(26) Suzanne O' Dea: *Op. Cit.*, P.614. See also: Xi Wang: *The Trial of Democracy "Black Suffrage and Northern Republicans 1860-1910"*, Athens, The University of Georgia Press, 1997, P.11. See also: Carrie Chapman Catt and Nettie Rogers Shuler: *Op. Cit.*, P.47.
(27) Robert J. Dinkin: *Op. Cit.*, P.61.
(28) Kirk H. Porter: *Op. Cit.*, P.233.
(٢٩) لم يكن التعديل الخامس عشر سهل المنال حيث خاض الكونجرس حرباً شرسة ضد الولايات الجنوبية لإجبارها على التصديق على التعديل حتى يتسنى للكونجرس من إقراره؛ فقام الكونجرس بتهديد تلك الولايات إلى تعديل دساتيرها العنصرية حتى يوافق الكونجرس على قبولها عضواً في الاتحاد. للمزيد انظر: Kirk H. Porter: *Op. Cit.*, P.186-190.
(30) Richard Panchyk: *Op. Cit.*, P.142,143. See also: United States Commission on Civil Rights: *Political Participation "A Study of the Participation by Negroes in the Electoral and Political Processes in 10 States*", Washington D.C., 1968, P.2.
(31) Marjorie Spruill Wheeler, ed.: *One Woman, One Vote "Rediscovering the Woman Suffrage Movement*", Oregon, NewSage Press, 1995, P.10. See also: Suzanne O' Dea: *Op. Cit.*, P.469. See also: Rosalyn Terborg-

Penn: *African American Women in the Struggle for the Vote "1850-1920*", Indiana: Indiana University Press, 1998, P.8.

(32) Rosalyn Terborg-Penn: *Op. Cit.,* P.8. See also: Suzanne O' Dea: *Op. Cit.,* P.614.

(33) Suzanne O' Dea: *Op. Cit.,* P.615.

(٣٤) يجدر الذكر أن حركة حقّ تصويت المرأة بدأت بجهود مشتركة من النساء البيض والسود معاً دون تمييز واضح، ومع الحرب الأهلية ظهرت انقسامات شديدة حيث اضطرت المرأة السوداء للمناضلة ضدّ العنصرية بالإضافة لمعركتها لنيل حقها في التصويت حتى بعد صدور التعديل الفيدرالي التاسع عشر. للمزيد انظر: Rosalyn Terborg-Penn: *Op. Cit.*

(35) Ibid., P.8.

(36) Marjorie Spruill Wheeler, ed.: *Op. Cit.,* P.8,9.

(37) Suzanne O' Dea: *Op. Cit.,* P.25.

(38) Alana S. Jeydel*: Op. Cit.,* P.96. See also: Marjorie Spruill Wheeler, ed.: *Op. Cit.,* P.12. See also: Rosalyn Terborg-Penn: *Op. Cit.,* P.9. See also: Dana Greene, ed.: *Suffrage and religious Principle "Speeches and Writings of Olympia Brown"*, New Jersey, The Scarecrow Press, Inc., 1983, P.5.

(39) Jean H. Baker, ed.: *Op. Cit.,* P.6. See also: Carrie Chapman Catt and Nettie Rogers Shuler: *Op. Cit.,* P.93. See also: JoEllen Lind: *Dominance and Democracy "The Legacy of Woman Suffrage for the Voting Right*, UCLA Women's Law Journal, 5 (1), 1994, P.170.

(40) Jean H. Baker, ed.: *Op. Cit.,* P.6. See also: Ann D. Gordon: *The Trial of Susan B. Anthony,* Washington DC, Federal Judicial Center, 2005, P.2,3,5,6,7.

(41) Jean H. Baker, ed.: *Op. Cit.,* P.79,80.

(42) Ibid., P.80,81.

(43) Suzanne O' Dea: *Op. Cit.,* P.615.

(44) Carrie Chapman Catt and Nettie Rogers Shuler: *Op. Cit.,* P.77.

(45) Jean H. Baker, ed.: *Op. Cit.,* P.90,92.

(46) Suzanne O' Dea: *Op. Cit.,* P.615.

(47) Katy Morris: '*More Reputation than She Deserves': Remembering Suffrage in Wyoming*", Rethinking History, Vol. 21, No. 1, 2017, P.58.

(48) Jean H. Baker, ed.: *Op. Cit.,* P.78.

(٤٩) المورمون هي طائفة مسيحية ظهرت في نيويورك في أوائل القرن التاسع عشر على يد جوزيف سميث Joseph Smith وقد هاجر المورمون بعد اغتياله إلى يوتا في محاولة لتفادي

الصراعات مع الحكومة الأمريكية التي خاضت معها معارك طويلة بسبب ممارساتهم غير المرغوب بها مثل تعدد الزوجات. للمزيد انظر: Claudia Lauper Bushman and Richard Lyman Bushman: *Mormons in America*, New York, Oxford University Press, 1998.

(50) Jean H. Baker, ed.: *Op. Cit.,* P.92-93. See also: Carrie Chapman Catt and Nettie Rogers Shuler: *Op. Cit.,* P.127.

(51) Jean H. Baker, ed.: *Op. Cit.,* P.92,93. See also: Carrie Chapman Catt and Nettie Rogers Shuler: *Op. Cit.,* P.127.

(52) Jean H. Baker, ed.: *Op. Cit.,* P.92-93. See also: Carrie Chapman Catt and Nettie Rogers Shuler: *Op. Cit.,* P.127.

(53) Jean H. Baker, ed.: *Op. Cit.,* P.83,84.

(54) Ibid., P.86.

(55) Claudia Lauper Bushman and Richard Lyman Bushman: *Op. Cit.,* P.7. See also: Suzanne O' Dea: *Op. Cit.,* P.615.

(56) Louise M. Young: *Op. Cit.,* P.12.

(57) Lee Ann Banaszak: *Why Movements Succeed Or Fail "Opportunity, Culture, And The Struggle For Woman Suffrage*", New Jersey, Princeton University Press, 1996, P.9.

(58) Alana S. Jeydel*: Op. Cit.,* P.97, 205. See also: Rosalyn Terborg-Penn: *Op. Cit.,* P.11.

(59) Joe C. Miller: *Never A Fight of Woman Against Man "What Textbooks Don't Say about Women's Suffrage*", The History Teacher, Vol. 48 (No.3), May 2015, P.440. See also: Marjorie Spruill Wheeler, ed.: *Op. Cit.,* P.12,14.

(60) National Archives: RG 233, Records of the U.S. House of Representatives, 66th Congress, Committee on Women Suffrage, File: HR 66A-H22.1, *American Constitutional League*, Box No. 879. Date: 20 May 1919. See also: Joe C. Miller: *Op. Cit.,* P.437,439.

(61) Harvard University, Widener Library, HCL / Facts and fallacies about woman suffrage. Illinois: Illinois Association Opposed to Woman Suffrage, 1911.

(62) Harvard University - Schlesinger Library on the History of Women in America / Anti-suffrage essays. [Boston]: J.A. Haien, 1916. P.X.

(63) Carrie Chapman Catt and Nettie Rogers Shuler: *Op. Cit.,* P.118, 125, 141. See also: Dawn Langan Teele: *How the West Was Won "Competition, Mobilization, and Women's Enfranchisement in the United States*", The Journal of Politics, vol.80 (No. 2), 2018, P.447. See

also: Richard A. Baker: *200 Hundred Notable Days "Senate Stories 1787- 2002*", Washington DC, U. S . Government Printing Office, 2006, P.116.

(٦٤) بدأت المرأة الأمريكية الحركة ضد الخمور المعروفة باسم The Temperance Movement لما تسببه من تدمير للحياة الأسرية وقامت بعض الولايات في أواخر القرن التاسع عشر بفرض قوانين تنظم تداول وتصنيع الخمور، وبحلول عام ١٩١٥م نجحت تسع ولايات في الحظر التام للخمور بينما اكتفت سبع عشرة ولاية بتحديد شروط معينة لاستخدامها. استمر مؤيدي التحريم التام في جهودهم حتى حصلوا على تعديل فيدرالي (رقم ١٨) عام ١٩١٩م يحظر تصنيع وتداول الخمور. للمزيد انظر: Richard Panchyk: *Op. Cit.,* P.176. See also: Jean M. Ward and Elaine A. Maveety, eds.: *Yours for Liberty "Selections from Abigail Duniway's Suffrage Newspaper*", Corvallis, Oregon State University Press, 2000, P.18.

(65)National Archives: RG 233, Records of the U.S. House of Representatives, 66th Congress, Committee on Women Suffrage, File: HR 66A-H22.1, *American Constitutional League*, Box No. 879, Date: 20 May 1919.

(66) Behn, Beth: "*Woodrow Wilson's Conversion Experience: The President and the Federal Woman Suffrage Amendment*" Dissertation, University of Massachusetts Amherst, (2012), P.1. See also: Alana S. Jeydel*: Op. Cit.*, P.97.

(67) JoEllen Lind: *Op. Cit.*, P.190.

(68) Paul E. Fuller: *Laura Clay and The Woman's Rights Movement*, Lexington, The University Press of Kentucky, 1975, P.145.

(69) Alana S. Jeydel*: Op. Cit.*, P.97.

(70) Suzanne O' Dea: *Op. Cit.*, P.616. See also: Lee Ann Banaszak: *Op. Cit.*, P.11.

(71) Marjorie Spruill Wheeler, ed.: *Op. Cit.*, P.17. See also: JoEllen Lind: *Op. Cit.*, P.188.

(٧٢) الناشطة الأمريكية أليس بول Alice Paul انضمّت إلى حركة حقّ التصويت البريطانية لفترة ثم قرّرت العودة للمشاركة في الحركة القومية الأمريكية وعُرفت بسياساتها العنيفة. للمزيد انظر: Suzanne O' Dea: *Op. Cit.*, P.616.

(73) Harvard University - Schlesinger Library on the History of Women in America / Alice Paul Papers. Series II. Suffrage. Congressional Union: government documents: Senate Report number 53, May 29, 1913, re:

suffrage parade. MC 399, folder 244v., P.III, XIV. See also: Suzanne O' Dea: *Op. Cit.,* P.616.

(74) Suzanne O' Dea: *Op. Cit.,* P.616.

(75) Behn, Beth: *Op. Cit.,* P.4. See also: JoEllen Lind: *Op. Cit.,* P.190. See also: Lee Ann Banaszak: *Op. Cit.,* P.11.

(76) Behn, Beth: *Op. Cit.,* P.1. See also: Alana S. Jeydel*: Op. Cit.,* P.97.

(77) Richard A. Baker: *Op. Cit.,* P.116. See also: Suzanne O' Dea: *Op. Cit.,* P.615. See also: Jean H. Baker, ed.: *Op. Cit.,* P.77.

(78) Harvard University - Schlesinger Library on the History of Women in America / Alice Paul Papers. Series II. Suffrage. Congressional Union: government documents: House of Representatives, Document number 754, December 3, 4, 5, 1913, Committee on Rules re: establishing a committee on woman suffrage. MC 399, folder 245v, P.5,6.

(79) Harvard University - Schlesinger Library on the History of Women in America / Alice Paul Papers. Series II. Suffrage. Congressional Union: government documents: House of Representatives, Document number 754, December 3, 4, 5, 1913, Committee on Rules re: establishing a committee on woman suffrage. MC 399, folder 245v, P.5,6.

(80) Suzanne O' Dea: *Op. Cit.,* P.616,617.

(81) Alana S. Jeydel*: Op. Cit.,* P.206.

(82) National Archives: RG 233, Records of the U.S. House of Representatives, 66th Congress, Committee on Women Suffrage, File: HR 66A-H22.1, Box No. 879.

(83) Richard A. Baker: *Op. Cit.,*P.116.

(84) Paul E. Fuller: *Op. Cit.,* P.149. See also: Lee Ann Banaszak: *Op. Cit.,* P.12. See also: Behn, Beth: *Op. Cit.,* P.4.

(85) Lee Ann Banaszak: *Op. Cit.,* P.12.

(86) National Archives: RG 233, Records of the U.S. House of Representatives, 66th Congress, Committee on Women Suffrage, File: HR 66A-H22.1.

(87) Jean H. Baker, ed.: *Op. Cit.,* P.125. See also: *Richard Panchyk: Op. Cit.,* P.178.

(88) Lee Ann Banaszak: *Op. Cit.,* P.12.

(89) Jean H. Baker, ed.: *Op. Cit.,* P.4-5.

(90) National Archives: RG 233, Records of the U.S. House of Representatives, 66th Congress, Committee on Women Suffrage, "The People's Verdict" in File: HR 66A-H22.1, Box No. 879.

(91) National Archives: RG 233, Records of the U.S. House of Representatives, 66th Congress, Committee on Women Suffrage, Telegrams 724&1023&829 in File: HR 66A-H22.1, Box No. 879. Date: 21 May 1919.

قائمة المصادر والمراجع

☒ **الوثائق:**

- **الوثائق غير المنشورة:**

- National Archives: RG 233, Records of the U.S. House of Representatives

- **الوثائق المنشورة:**

- Harvard University - Schlesinger Library on the History of Women in America
- United States Commission on Civil Rights: *Political Participation "A Study of the Participation by Negroes in the Electoral and Political Processes in 10 States*", Washington D.C., 1968.

☒ **الرسائل العلمية:**

- Behn, Beth: "*Woodrow Wilson's Conversion Experience: The President and the Federal Woman Suffrage Amendment*" Dissertation, University of Massachusetts Amherst, (2012),

☒ **المراجع الأجنبية:**

- Anthon, y. Susan, Elizabeth Cady Stanton, Matilda Joslyn Gage, eds.: *History of Woman Suffrage*, Vol.1, New York, E.book edition.
- Baker, Jean H. ed.: *Votes for Women "The Struggle for Suffrage Revisited*", New York, Oxford University Press, 2002.
- Baker, Richard A.: *200 Hundred Notable Days "Senate Stories 1787-2002*", Washington DC, U. S . Government Printing Office, 2006.
- Banaszak, Lee Ann: *Why Movements Succeed Or Fail "Opportunity, Culture, And The Struggle For Woman Suffrage*", New Jersey, Princeton University Press, 1996.
- Bushman, Claudia Lauper and Richard Lyman Bushman: *Mormons in America*, New York, Oxford University Press, 1998.

- Catt, Carrie Chapman and Nettie Rogers Shuler: *Woman Suffrage and Politics "The Inner Story of the Suffrage Movement*", Seattle, University of Washington Press, 1926.
- Dinkin, Robert J.: *Before Equal Suffrage "Women in Partisan Politics from Colonial from Colonial Times to 1920*", London, Greenwood Press, 1995.
- Fuller, Paul E.: *Laura Clay and The Woman's Rights Movement*, Lexington, The University Press of Kentucky, 1975.
- Gordon, Ann D.: *The Trial of Susan B. Anthony*, Washington DC, Federal Judicial Center, 2005.
- Greene, Dana, ed.: *Suffrage and religious Principle "Speeches and Writings of Olympia Brown"*, New Jersey, The Scarecrow Press, Inc., 1983.
- Jeydel, Alana S.*: Political Women "The women's movement, political institutions, the battle for women's suffrage and the ERA*", New York, Routledge, 2004.
- Jo, Mari and Paul Buhle, eds.: *The Concise History of Suffrage "Selections from the classic work of Stanton, Anthony, Gage, and Harper*", Chicago: University of Illinois Press, 1978.
- McGovney, Dudley O.: *The American Suffrage Medley "The Need for a National Uniform Suffrage*", Chicago: Chicago University Press, 1949.
- O' Dea, Suzanne: *From Suffrage to the Senate "America's Political Women*", Vol. 1, New York, Grey House, 2006.
- Panchyk, Richard: *The Keys to American History "Understanding our Most Important Historic Documents*", Chicago, Chicago Review Press, 2008.
- Porter, Kirk H.: *A History of Suffrage in the United States*, New York, Greenwood Press, 1969.
- Rosenfeld, Susan: *Encyclopedia of American Historical Documents*, New York, Facts on File, 2004.
- Terborg-Penn, Rosalyn: *African American Women in the Struggle for the Vote "1850-1920*", Indiana: Indiana University Press, 1998.
- Wang, Xi: *The Trial of Democracy "Black Suffrage and Northern Republicans 1860-1910"*, Athens, The University of Georgia Press, 1997.

- Ward, Jean M. and Elaine A. Maveety, eds.: *Yours for Liberty "Selections from Abigail Duniway's Suffrage Newspaper*", Corvallis, Oregon State University Press, 2000.
- Wheeler, Marjorie Spruill, ed.: *One Woman, One Vote "Rediscovering the Woman Suffrage Movement*", Oregon, NewSage Press, 1995.
- Young, Louise M.: *In the Public Interest "The League of Women Voters, 1920-1970*", New York, Greenwood Press, 1989.

☒ **الدوريات:**

- UCLA Women's Law Journa
- Rethinking History.
- The History Teacher.
- The Journal of Politics.